

مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة

الجزائر نموذجا.

أ/بلجيلالي أحمد - جامعة الشلف

أ/شباب سيهام - جامعة الشلف

الملخص:

يعتبر النفط من بين أهم السلع في الأسواق العالمية حاليا، لما له من تأثير على سياسات الدول، المصدرتها منها أو المستوردة على حد سواء، ولا سيما بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد على عائدات البترول كمصدر أساسي للعملة الصعبة ومورد رئيسي ومهم لتمويل موازنتها العامة، غير أن أسعار هذه المادة الإستراتيجية صارت تنسم بعدم الثبات، الأمر الذي جعل من اقتصاديات الدول النفطية وهو حال الجزائر مهددة بمخاطر ارتدادية باستمرار بمجرد اتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط، وعليه فإنه صار لزاما على هذه الدول العمل على تنوع مصادر الدخل لمواجهة خطورة الاتكاء المفرط على ما تجود به حقول المحروقات من نفط وغاز.

الكلمات المفتاحية:

السلاسل الزمنية الخطية، السلاسل الزمنية غير الخطية، والتنبؤات، والإنترنت.

Abstract:

Nowadays , oil is considered as one of the most important commodity in global markets ; as far as it affects the policies of both importing and exporting countries, especially those of producing countries that rely on oil incomes as a major source of currency and as an important and vital source in its public budget. However, the prices of this strategic commodity have been characterized by precariousness. Thus, the economies of oil producing countries, as it is the case of Algeria, have become continually threatened by aftershocks as soon as oil prices drop. Consequently, these countries are constrained to diversity their income's resources to confront the danger of over- dependency on the incomes of oil and gas fields.

Key words:

Time series linear, non-linear time series, Forecasting, Internet.

المقدمة :

في ظل اقتصاد عالمي، أصبح حدوث ما لم يتم التنبؤ به هو كذلك أمر متوقع، صار حتميا على الدول بناء اقتصادياتها على أسس سليمة وثابتة، متعددة، متنوعة ومتجددة، تمكنها من مواجهة ما يتوقع وما لا يتوقع حدوثه من هزات ارتدادية، قد تؤدي في أحيان كثيرة إلى تهديد أركان اقتصاديات بعض الدول.

فالجزائر وكغيرها من الدول النفطية كانت تعيش بالأمس القريب نشوة تجاوز سعر برمبل النفط سقف المائة (100) دولار، وبالضبط 109,96 دولار كعمدل شهري لسعر برمبل النفط لشهر جانفي 2014، وهي الفترة التي لم يتوقع فيها أكثر الخبراء تشاؤما أن يهبط سعر البرميل تحت عتبة 50 دولار بعد أقل من سنة، غير أن ما لم يتم توقعه هو الذي وقع، إذ بلغ معدل سعر البرميل لشهر جانفي 2015 ما مقداره 47,97 دولار، وهو التحول الذي أدى بالسلطة في الجزائر إلى المناداة بشد الحزام، وترشيد الإنفاق العمومي.

غير أن هذا التوجه نحو تقييد التوسع في الإنفاق قابله في الاتجاه المعاكس انتشار الوعي الاجتماعي وضرورة تحقيق الرفاهية والعدل بين المواطنين، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق تدخل الدولة الحديثة وزيادة أعبائها بصورة لم يسبق لها مثيل، كنتيجة لتكفل حكومات الدول بتقدم خدمات عامة متزايدة ولا متناهية، وهذا بالطبع يحتاج لمزيد من الإيرادات التي يصعب على الدولة أن تحصل عليها وإن توفرت لها في فترة ما فهذا لا يعني دوام توفرها وهو حال الجزائر كغيرها من الدول البترولية، فبين ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الموازنة العامة للجزائر من جهة، يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى لموازنة الدولة، يرجع (التذبذب) لتقلبات حصيلة الجباية البترولية الناتج عن تقلبات أسعار النفط، كان الفائض الموازي يتحقق لسنة أو بضع سنوات، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز موازي بمجرد إتجاه أسعار النفط نحو الهبوط.

إشكالية البحث:

إن الصدمات في السوق النفطية وتأثيرها على الجباية البترولية تنعكس على قدرة الموازنة العامة في بلوغ أهدافها التنموية المرسومة، وقدرة صندوق ضبط الموارد على تضييق الفجوة بين العجز الاسمي والحقيقي. وبناء على ما تقدم يمكن طرق إشكالية البحث التالية:

كيف تؤثر الجباية البترولية على توازن الموازنة العامة في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- < ماهي أسباب ودوافع انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة؟
- < ما مقدار الجباية البترولية من جملة الإيرادات العمومية في الموازنة العامة؟
- < كيف تطور ناتج الجباية البترولية في الجزائر؟
- < هل يتم إدراج كافة إيرادات الجباية البترولية في موازنة الدولة؟
- < ماهي أهم سبل مواجهة إتكافية الموازنة العامة في الجزائر على الإيرادات البترولية؟

منهج البحث:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، وعليه فقد جمعت الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض تطور الأسعار والإيرادات العمومية وكذا البترولية والنفقات العمومية والأسلوب الوصفي التحليلي في تبيان نسب الجباية البترولية إلى غيرها في مكونات الموازنة العامة للدولة، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن، وقصد إعطاء جواب لإشكالية الدراسة اعتمدنا خطة تشمل ثلاثة محاور:

المحور الأول: تقلبات أسعار النفط (المراحل والأسباب):

إن استقرار أسعار النفط الخام يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة المنتجة والمستهلكة له، ومن هنا فإن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط بين فترة وأخرى ناتجة عن التغيرات التي تحدث في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، سواء كانت هذه التغيرات ايجابية أو سلبية، فالأوضاع السياسية والاقتصادية، وكذلك الأوضاع الأمنية لهذه البلدان تساهم في التأثير على الأسعار العالمية للنفط الخام سواء بالانخفاض أو الارتفاع، وبالتأكيد فإن هذه التغيرات لها آثار اقتصادية على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، وقبل التطرق لهذه الأسباب لا بد من إلقاء نظرة على مراحل تطور أسعار النفط في العقود السابقة.

1/ مراحل تطور أسعار النفط:

مرت أسعار النفط خلال عمره الإنتاجي الذي يمتد إلى ما يقارب القرن بالكثير من التقلبات فقد تراوحت أسعاره خلال الفترة من عام 1948 حتى عام 1970 بين 2 و 3 دولار للبرميل الواحد، بعد ذلك قررت الدول الأعضاء في الأوبك رفع أسعار النفط عن طريق التخفيض الجماعي لصادراتها من النفط الخام وبالتالي ومنذ عام 1970 وبعد مؤتمر طهران

لأعضاء منظمة الأوبك بدأت المنظمة بالتحكم في أسعار النفط بدلا من الشركات النفطية الكبرى.

وبعد حرب تشرين أكتوبر 1973 ونتيجة لمواقف¹، الدول الغربية المساندة للكيان الصهيوني بدأت الدول المصدر للنفط الخام بقطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة، البرتغال، وهولندا للضغط عليها لتغيير موقفها، حدث عجز بين المعروض والمطلوب من النفط في الأسواق العالمية أدى إلى ارتفاع أسعار النفط لتصل إلى 10.6 دولار للبرميل، وفي عام 1977 وبعد مؤتمر ستوكهولم اتفق على رفع سعر برميل النفط 12.4 دولار للبرميل وبعدها توالى القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية من بعد انتصارات حرب تشرين، وارتفع سعر النفط ليصل عام 1979 إلى 29 دولار للبرميل. ومع بداية عقد الثمانينات واشتعال الحرب العراقية الإيرانية ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى 35 دولار للبرميل عام 1981، إلا أن هذا الارتفاع في الأسعار انخفض ما أن وصل إلى عام 1983 بسبب زيادة في الاستثمارات النفطية وارتفاع الإنتاج النفطي مما سبب زيادة في العرض مع قصور في الطلب فانخفض إلى 10 دولار.

ارتفعت الأسعار في عام 1991 مصحوبة بانطلاق حرب الخليج بعد انتهاء الحرب دخلت الأسعار في انخفاض مستمر حتى تدخلت أوبك لوقف هذا الانخفاض عن طريق ضبط الحصص واستعادة الأسعار عافيتها عام 1996.

وما إن استعادت الأسعار عافيتها عام 1996 حتى عادت، وتهاوت من جديد عامي 1997 و1998 بفعل الأزمة الاقتصادية في آسيا، مما دفع أوبك على تخفيض انتاجها بمقدار 3 مليون برميل عام 1999 لتصل الأسعار إلى 25 دولار. أما عام 2000 فساعدت المشاكل الفنية في صعود اسعار النفط إلى مستوى 30 دولار للبرميل كما ساهم الرواج الاقتصادي الذي هدته دول شرق آسيا والتزام دول اوبك بحصتها في ارتفاع الأسعار إلى 50 دولار عام 2004 وفي عام 2005 قفزت أسعار النفط إلى مستوى 78 دولار للبرميل مستفيدة من النمو السريع للدول المستهلكة للبترول وخاصة الدول الآسيوية وكذلك الاضطرابات الأمنية في الدول المصدرة وخاصة الجزائر ونيجيريا إلى أن وصلت إلى أسعار قياسية وصلت إلى 90 دولار للبرميل واستمر هذا الارتفاع حتى عبر سعر البرميل الواحد 115 دولار للبرميل

¹ - بكرى كمال وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص.2.

منتصف 2014 إلا أن هذا الارتفاع توقف وبدأت الأسعار بالانخفاض حتى وصلت إلى ما يقارب 50 دولار للبرميل لأسباب سنتعرف عليها لاحقاً⁽²⁾.

من خلال عرضنا للمراحل تطور أسعار النفط يتبين لنا أنهما عرضة للتقلبات متأثرة بأسباب عدة منها اقتصادية أو سياسية أو أمنية وتارة أخرى فنية.

2/ أسباب انخفاض أسعار النفط 2015:

تلقي أسعار النفط اهتمام بالغ من قبل الدول المستهلكة والمنتجة وذلك لما لهذه الأسعار من دلالات حول مستقبل التكاليف والأرباح والنمو في جميع دول العالم. وأصبحت سلعة النفط من أكثر السلع التجارية تقلب في أسعارها وترجع هذه التقلبات إلى العديد من الأسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها والتي تشمل المتغيرات الاقتصادي والسياسية أو المناخية أو عوامل المضاربة القائمة على التوقعات. وفيما يلي الأسباب التي ساهمت بعضها أو مجموعها في انخفاض أسعار النفط الخام:

أ. انتشار المضاربة على النفط: أن استخدام كسلعة للمضاربة تعتبر من الظاهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حالياً، وأن أساس قيامها هي التوقعات المستقبلية التي تتركز على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية، فإذا توقع المضاربون أن أسعار النفط سوف ترتفع مستقبلاً فإنهم سوف يقومون بشراء وخزن النفط فيساهم هذا الارتفاع في أسعار النفط بصورة أكبر أما إذا توقع المضاربون⁽³⁾، أن أسعار النفط تنخفض فإنهم سيقومون ببيع مخزوناتهم النفطية مما يسبب في ارتفاع المعروض ومن ثم انخفاض أكبر في سعر النفط.

إن كل الدلائل تشير إلى أن للمضاربين يد في تدهور أسعار النفط من خلال توقعهم بانخفاض أسعار النفط فقاموا ببيع مخزوناتهم القائمة في البحار مما تسبب في ارتفاع المعروض من النفط الخام أدى إلى حصول انخفاض في أسعار النفط إلى أن وصل إلى حوالي 50 دولار للبرميل بداية عام 2015 بعد أن كان 115 دولار للبرميل عام 2014؛

ب. النفط الحجري: تعتبر عملية استخراج البترول من حجر السجيل مكلفة جداً، ولا يمكن التوسع بإنتاج النفط بهذه الطريقة إلا إذا بلغت أسعار النفط الخام أرقام قياسية قادرة على تغطية

² - أحمد علي عتيقة، الاعتماد المتبادل على حصر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991، ص 48.

³ - نبيل جعفر الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، بيروت، 2011، ص 110.

التكاليف مع هامش من الربح. وبع الارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام خلال الثلاث سنوات الماضية فقد شجع بعض الدول التي تملك احتياطي من النفط الحجري ورمال القار وخاصة كندا على التوسع في استخراج وإنتاج هذا النوع من النفط، وبالتالي فقد ضخت كندا ما يقارب 2 مليون برميل إلى الأسواق العالمية مما ساهم في زيادة المعروض وبالتالي انخفاض أسعار النفط الخام.

يمكن أن يؤدي انخفاض النفط الخام إلى توقف الدول عن إنتاج النفط الحجري على اعتبار أنه سيكون ذا كلفة عالية، إضافة إلى أن السعر المنخفض ليس له في صالح هذا النوع من النفط على اعتبار أنه لا يغطي كلفة استخراجه وسيكون غير مجدي اقتصاديا وليس له القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ج. العوامل السياسية: إن أغلب إنتاج واحتياطي النفط يتركز في بقعة تكاد كون ساخنة بين فترة وأخرى ألا وهي منطقة الخليج، والتي طالما كانت عرضة للتدخلات الأجنبية طمعا فيما تحويه من ثروة نفطية ضخمة⁽⁴⁾، ونظرا لتناغم القرارات السياسية لأغلب بلدان هذه المنطقة مع قرارات الإدارة الأمريكية المعادية لروسيا وإيران اللتان يعتمد اقتصادهما بدرجة مهمة على الواردات من تصدير النفط الخام فقد لعب حكام هذه المنطقة وخاصة السعودية دورا في تدهور أسعار النفط من خلال زيادة المعروض من النفط الخام وبيعه بسعر منخفض إلى دول أوروبا وأمريكا، وبالتالي الضغط على القرار السياسي لروسيا وإيران من أجل تغيير مواقفهما من قضايا متعددة في المنطقة وخاصة الأزمة السورية؛

د. انخفاض النمو الاقتصادي: يعتبر معدل النمو من المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فأى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي سوف يتبعه زيادة في معدلات استهلاك النفط الخام (أي زيادة الطلب على النفط) مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع، أما إذا حدث العكس وحدث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك سوف يدفع معدلات الطلب ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض ويدفع مسار أسعار النفط الخام نحو الانخفاض.

وتعتبر الصين من أكبر مستهلكي النفط الخام نظرا لكبر حجم قطاعها الصناعي المنتج لمختلف أنواع السلع والتي تصدر إلى أسواق العديد من الدول العالمية، ويبلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني حوالي 14 % سنويا ما يساهم في زيادة الطلب على النفط الخام وبالتالي

4 - نبيل جعفر الرضا، اقتصاد النفط، المرجع السابق، ص 114.

ارتفاع أسعار النفط الخام، ولأول مرة تشير التقارير لعام 2014 إلى انخفاض معدل النمو الصيني إلى حوالي 2% أثر هذا الانخفاض⁽⁵⁾ في معدلات النمو في معدلات الطلب على النفط الخام مما ساهم في انخفاض أسعار النفط الخام.

المحور الثاني: الجباية البترولية، ماهيتها وتأثيرها بتقلبات أسعار النفط

تستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة، يؤثر البترول بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتتسم سوق البترول العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة⁽⁶⁾.

إن الجزائر ومنذ اتخاذها قرار تأمين قطاع المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971 ببسط سيطرتها شبه المطلقة على هذا القطاع، بعد أن ظلت بين العامين 1962 و 1971 رهينة بنود اتفاقية "إيفيان" التي تنص على سيادة جزئية للجزائر على حقولها من المحروقات، أصبح وضعها الاقتصادي العام يشير إلى الاتكاء المفرط على ريع المحروقات في تمويل استثمارات الدولة وتكوين ميزانها التجاري، اتكاء رفع نصيب صادرات النفط في تكوين إجمالي الصادرات من 70% عند التأميم إلى 97% بعد أربعين سنة، اتكاء أزهق واضعي السياسات الاقتصادية في البلاد في الصناعة المتناسكة فسقط نصيب المنتج الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام من 20% إلى في العام 1981 إلى 05% بداية من السنوات الأولى لبداية الألفية الثالثة وهو الاتكاء نفسه الذي أعدم التراكم الرأسمالي الفلاحي، حتى سقط نصيب الإنتاج الفلاحي من الناتج الوطني الخام من 30% إلى 08%، لتتحول الجزائر عندها إلى أول دولة عربية في استيراد نفس المادة التي ظلت تشكل محور صادرات الجزائر قبل اكتشاف حقل حاسي مسعود

5 - تقارير صندوق النقد الدولي لعام 2014.

6 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، الفصل العاشر: "تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية"، أبو ظبي 2011 ص 185.

أي القمح الصلب، بل إلى أول دولة في استيراد الغذاء بجمرة تشمل 43 مادة⁽⁷⁾. وبالتالي صار أمراً جلياً أن عائدات البترول في الجزائر أصبحت بمثابة المحرك الرئيسي، أو العمود الفقري الذي تتمحور من حوله كافة المدخلات والمخرجات الأخرى للاقتصاد الوطني.

غير أن ما يجب الإشارة إليه هو وجوب التفرقة بين عائدات الصادرات من البترول التي تنقسم في إجمالها إلى قسطين، جزء يعود للشركات البترولية العاملة في حقول النفط، والجزء الآخر والذي يتعلق بكافة الرسوم والضرائب والأتاوى المفروضة على استكشاف واستخراج النفط يذهب لخزينة الدولة، وهو ما يعرف بالجباية البترولية التي هي موضوع بحثنا هذا.

1/ تعريف الجباية البترولية:

يقصد بالجباية البترولية كافة الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقوق النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية، وعموماً يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى قسمين:

أ) **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والاستكشاف:** في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلاً، إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابل ما ديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في حقول محددة، وهذا النوع من الرسوم يكون موضوع عقد بين طرفين، وهو العقد الذي يعرف باسم عقد الامتياز، هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه: " اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وبين شركة من الشركات المستثمرة للبترول في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو مياهاها الإقليمية، وذلك لمدة زمنية معينة ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها ونشاطها في البحث والاستغلال وفي مقابل ذلك فإن الدولة تحصى على مقابل مادي وخدمات يحددها عقد الامتياز"⁽⁸⁾. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول المنتجة للبترول في الغالب تعمل من أجل تحصيل موارد مالية مرتفعة من الجباية البترولية، وهذا يفرض ضرائب متنوعة ومرتفعة، على عكس الدول المستهلكة التي تقدم تخفيضات ضريبية محسوسة بغية تشجيع عملياً البحث والاستكشاف عن المحروقات.

7 - بشير مصيطفي، "الإصلاحات التي نريد - مقالات في الاقتصاد الجزائري" حصور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 13.

8 - يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول - بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول -"، دار الفكر الجامعي، مصر

2008، ص 561.

ب) الضرائب المفروضة على الاستغلال والإنتاج: وهي الضرائب التي تفرض بعد منح تراخيص الاستغلال التي تتبع عملية اكتشاف آبار للنفط، وعموماً فإن الضرائب على الاستغلال تشتمل في الغالب الأنواع التالية⁽⁹⁾:

✓ حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، ويكون الإيجار سنوياً، وإما أن يكون ثابتاً خلال مرحلة الاستغلال، أو متزايداً حسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

✓ الإتاوة: هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طردياً معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال وتدفع بمجرد استخراج المحروقات، إما نقداً أو عينا حسب رغبة الحكومات، وفي حالة عدم تحديد طريقة الدفع مسبقاً تدفع نقداً.

يختلف معدل الإتاوة من دولة لأخرى، وهناك بعض الدول التي تعتمد المعدل التصاعدي، حسب كمية الإنتاج المستخرجة يومياً، وبالنسبة لمنظمة الأوبك فبعد اجتماع ديسمبر 1974 تقرر أن يكون معدل الضريبة 20% بالنسبة للدول العضوة في هذه المنظمة. أما بالنسبة للجزائر فإن معدل الإتاوة يتراوح ما بين (12% - 14,5% - 17% - 20%) وهذا تبعا لاختلاف منطقة النشاط⁽¹⁰⁾.

✓ الضريبة على الدخل: بالإضافة إلى كل من حق الإيجار والإتاوة، فإن الشركات البترولية تدفع كذلك ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوة.

⁹ - قنادزة جميلة، " الجباية البترولية في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة بجامعة تلمسان، 2011، ص 39.

¹⁰ - المادة 85 من القانون رقم 01-13 المؤرخ في 20 فبراير 2013 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات.

المحور الثالث: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الإيرادات الإجمالية للمحروقات:
سجلت أسعار العديد من السلع الأساسية والمواد الخام تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2014، وواصلت اتجاهها النزولي مع مطلع 2015، وعلى رأسها الأسعار العالمية للنفط التي انخفضت بما يقرب من 60% في شهر جانفي 2015 مقارنة بالمستويات المسجلة في نفس الشهر 2014، لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال خمس سنوات بعد أن ظلت مستقرة عند مستوى 105 دولار للبرميل في المتوسط خلال السنوات الأربع السابقة⁽¹¹⁾. ويمكن توضيح التقلبات الهائلة لمعدل سعر النفط الجزائري للسنوات الأخيرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : يوضح تطورات معدل سعر النفط الجزائري "صحاري بلند" بالدولار للبرميل:

الفترة	القيمة بالدولار الأمريكي
المعدل السنوي لسنة 2003	28,73
المعدل السنوي لسنة 2004	38,35
المعدل السنوي لسنة 2005	54,64
المعدل السنوي لسنة 2006	66,05
المعدل السنوي لسنة 2007	74,66
المعدل السنوي لسنة 2008	98,96
المعدل السنوي لسنة 2009	62,35
المعدل السنوي لسنة 2010	80,35
المعدل السنوي لسنة 2011	112,92
المعدل السنوي لسنة 2012	111,49
المعدل السنوي لسنة 2013	109,38
المعدل الشهري لشهر جانفي 2014	109,96
المعدل الشهري لشهر جانفي 2015	47,91

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً على:

OPEC : « Annual Statistcal Bulletin 2014 », Vienna 2015. P 82.

11 - صندوق النقد العربي، " تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل 2015، ص 04.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الارتفاع المطرد في أسعار النفط بداية من سنة 2003 إلى غاية جانفي 2014 غير أن سرعان ما اتجهت هذه الأسعار نحو الهبوط الشديد، فقد انتقل معدل سعر صحاري بلند من 109.96 دولار كمعدل شهري لجانفي 2014، لينخفض إلى حدود 47,91 دولار كمعدل لشهر جانفي 2015، أي انخفاض بنسبة 56,43% في ظرف سنة واحدة فقط، حيث فقد سعر البرميل ما مقداره 62,05 دولار.

من البديهي أن يكون للتراجع الحاد الذي طرأ على أسعار النفط تأثيرات عديدة ومتباينة على الدول المصدرة للنفط والمستوردة له على حد سواء، حيث سيؤدي الاتجاه النزولي للأسعار إلى تحويل الدخل من الدول المصدرة للدول المستوردة، من جهة أخرى سوف يؤدي تراجع الأسعار إلى خفض تكاليف الإنتاج ودعم مستويات الدخل المتاح للإنفاق، ومن ثم القوة الشرائية في عدد من بلدان العالم، وطبيعي أن تستفيد الدول كثيفة الاستهلاك للطاقة من بشكل أكبر من هذا الانخفاض، مقارنة بالدول الأقل كثافة في استهلاك الطاقة. في حين أن الدول التي تعتمد على الربيع البترولي في تمويل اقتصادياتها، ولاسيما موازنتها العامة فإنها تكون بذلك مهددة بكبح عجلة النمو الاقتصادي، وظهور عجز في موازنتها العامة، أما إن وجد العجز حتى في أوقات ارتفاع أسعار النفط، فإن الأمر سيتحول من عجز مالي إلى عجز هيكلية ذو عواقب وخيمة قد يجبر الدول النفطية للتوجه نحو الاستدانة، ومن ثم التخلي عن دفة القيادة وإحلال صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والدول المانحة بشكل عام، محل حكومات الدول المقترضة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في بعض الأحيان.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بحتا، فإن الارتباط الموجود بين الحالة الاقتصادية العامة للبلد ككل وبين أسعار النفط هو ارتباط وثيق جدا، و من صور هذا التشابك الحاصل يتضح لنا تقلص إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة المتأتية من المحروقات كنتيجة آلية لانخفاض أسعار البترول، وهو التقلص الذي يؤثر مباشرة على حصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من مداخيل المحروقات أو ما يعرف "بالجباية البترولية". ويمكن تبيان تقلبات أسعار النفط ومشتقاته وكذا الغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المميع من خلال الجدولين المواليين:

الجدول رقم (02): يوضح تقلبات أسعار البترول الخام ومشتقاته والكميات المصدرة:

(عملة التسعير الدولار الأمريكي)

السنة	معدل سعر بترول الخام	حجم صادرات البترول الخام (ألف برميل / اليوم)	معدل سعر بترول الخام	حجم صادرات البترول المكرر (ألف برميل / اليوم)	معدل سعر بترول المكرر	حجم صادرات البترول المكرر (ألف برميل / اليوم)	معدل سعر بترول المكرر	حجم صادرات غاز البترول المسال (ألف برميل / اليوم)	معدل سعر بترول المسال
2001	24,74	450,41	22,8	380,54	24,4	306,84	19,4	260,54	
2002	24,91	549,31	23,3	359,45	25,2	270,68	18,5	259,45	
2003	28,73	729,31	29	337,53	30,6	270,68	23,3	254,52	
2004	38,35	893,15	40,4	330,68	33,6	246,57	46,7	151,5	
2005	54,64	970,41	52,1	331,23	45	240	43,3	210,95	
2006	66,05	946,02	61	326,3	53,7	242,73	51	194,79	
2007	74,66	930,41	74	314,52	74,9	213,42	56,1	222,19	
2008	98,96	842,46	87,2	317,26	88,8	225,2	70	223,28	
2009	62,35	747,39	55,5	255,61	62,9	233,97	43,4	203,01	
2010	80,35	708,76	78,7	148,76	82,6	305,75	63,5	176,16	
2011	112,92	697,53	103,7	145,47	112,2	292,32	79,5	179,17	
2012	111,49	686,02	103,3	124,93	113,1	267,93	79,8	163,83	
2013	109,38	611,23	100	132,6	107,6	277,8	75,6	159,17	
2014	100,2	505,47	90,7	117,53	100	361,64	66,2	215,34	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على المصادر التالية:

-منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوابك)، "التقرير الإحصائي السنوي 2014"، الكويت 2014. ص 110.

-BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 » Alger 2007...2015.

-OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2014 », Vienna 2015. P 82.

* - الكوندونسا: سائل يتم الحصول عليه من مكثفات الغاز، ويتم تسويقه كبتترول خفيف.

الجدول رقم (03): يوضح تقلبات أسعار الغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المميع والكميات المصدرة:

(عملة التسعير الدولار الأمريكي)

السنة	سعر م ³ من الغاز الطبيعي المميع	صادرات الغاز الطبيعي المميع مليون م ³ سنويا	سعر ألف م ³ من الغاز الطبيعي	صادرات الغاز الطبيعي مليار م ³ سنويا
2001	75,2	43,2	113,5	31,1
2002	64,7	44,7	92,1	31,1
2003	82	46,1	117,8	31,7
2004	93,2	40,3	134,4	35,3
2005	132,4	40,3	184	39,9
2006	164,1	39	234,3	37,8
2007	168,5	39,9	243	35,5
2008	262,7	34,6	371,3	39
2009	161,2	34,7	257,5	33,6
2010	189,1	31,2	315,5	37,8
2011	244,5	27,3	380,1	35,7
2012	268,5	24,2	423,3	37,3
2013	262,5	24,4	391,5	32,7
2014	259,6	28,5	376,7	27,4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على المصادر التالية:

-منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوابك)، "التقرير الإحصائي السنوي 2014"، الكويت 2014. ص 110.

-BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 » Alger 2007...2015.

-OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2014 », Vienna 2015. P 82.

من الجدولين رقم (02-03) نستخلص أن صادرات المحروقات في الجزائر تتوزع بين المواد

التالية:

- إيرادات البترول الخام
- إيرادات الكوندونسا
- إيرادات مواد البترول المكررة
- إيرادات غاز البترول المميع
- إيرادات الغاز الطبيعي المميع
- إيرادات الغاز الطبيعي.

وفيما يتعلق بنتائج إيرادات صادرات المواد المشار إليها آنفا يمكن تفصيلها من خلال الجدول

الموالي:

الجدول رقم (04): يوضح توزيع الإيرادات الإجمالية للمحروقات على مختلف

المواد البترولية والغازية:

السنة	البترول الخام	الكوندونسا	مواد البترول المكررة	غاز البترول المميع	الغاز الطبيعي المميع	الغاز الطبيعي	إجمالي الإيرادات
2001	03,99	03,17	02,73	01,84	03,25	03,53	18,53
2002	05,05	03,05	02,49	01,75	02,88	02,86	18,10
2003	07,71	03,57	03,01	02,16	03,77	03,73	23,99
2004	12,55	04,87	03,02	02,58	03,75	04,74	31,55
2005	19,34	06,30	03,94	03,33	05,33	07,32	45,58
2006	22,69	07,26	04,75	03,62	06,38	08,87	53,60
2007	25,37	08,49	05,83	04,54	06,72	08,62	59,60
2008	30,51	10,08	07,31	05,70	09,08	14,48	77,19
2009	16,85	05,14	05,37	03,21	05,59	08,22	44,41
2010	20,72	04,26	09,21	04,08	05,90	11,94	56,14
2011	28,74	05,49	11,97	05,20	06,67	13,57	71,66
2012	27,75	04,69	11,04	04,77	06,50	15,80	70,57
2013	24,32	04,83	10,90	04,38	06,04	12,82	63,32
2014	18,34	3,88	13,19	05,20	07,39	10,33	58,36

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على:

BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 » Alger 2007...2015.

من الجداول (02-03-04) يتضح أن السنوات التي تحقق فيها أكبر إيراد سنوي للمحروقات، هي نفسها السنوات التي شهدت فيها سلة أسعار المحروقات مستويات قياسية، ويتجلى هذا في الفترة 2011/2012 التي تجاوزت الإيرادات السنوية 70 مليار دولار أمريكي، وكان هذا تبعا لتجاوز سعر البترول الخام ومشتقاته عتبة 110 دولار للبرميل، بالإضافة كذلك للزيادة المحسوسة في أسعار الغاز. غير أن ما يتوجب الإشارة له هو بلوغ هذه الإيرادات 77,19 مليار دولار سنة 2008، بالرغم من أن الأسعار لم تحقق أعلى مستوى لها، وهو الأمر الذي يعود لأن إنتاج البترول والغاز في هذه الفترة بلغ ذروته، وبالتالي فتحقيق الإيرادات لمستوى قياسي يعود لحجم الصادرات المرتفع بدرجة أكبر، وبدرجة ثانية لمستوى الأسعار.

أولاً: تطور حاصل الجباية البترولية:

إن ما يتوجب الإشارة إليه مجدداً، هو أن الإيرادات الإجمالية للمحروقات المشار إليها في الجدول السابق تعود ملكيتها للشركة الوطنية للمحروقات "سونطراك"، وشركائها (بنسبة تتراوح ما بين 05% إلى 10%) وبالتالي فهذه الإيرادات لا تدخل مباشرة إلى الخزينة العمومية لاستخدامها في تمويل نفقات الموازنة العامة، بل يتم فرض مجموعة من الضرائب والرسوم المشار إليها أعلاه لنحصل في الأخير على ناتج الجباية البترولية، هذه الأخيرة تنقسم حصيلتها إلى قسمين قسط يذهب لتمويل نفقات الموازنة العامة، وقسط ثاني يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات(*)، ويمكن تبيان هذا التوزيع من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): يوضح توزيع الجباية البترولية بين موازنة الدولة وصندوق ضبط الموارد.

(مليار دج)

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لموازنة الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الإجمالي
2000	524	/	524
2001	732	/	732
2002	916,4	26,504	942,904
2003	836,06	448,914	1284,974
2004	862,2	623,561	1485,761
2005	899	1368,836	2267,836
2006	916	1798,001	2714,001
2007	973	1738,848	2711,848
2008	970,2	2288,159	3258,359
2009	1628,5	400,674	2029,174
2010	1835,8	1318,31	3154,11
2011	1472,4	2300,32	3772,72
2012	1561,6	2535,309	4096,909
2013	1615,9	2062,23	3678,13
2014	1577,73	1812,691	3390,421
2015	1722,94	266	1988,94
2016	1682,55	-	1682,55

المصدر: وثائق تم الحصول عليها من وزارة المالية.

* يعد صندوق ضبط الموارد الذي تم إنشاؤه سنة بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، آلية لتغطية العجز المسجل في الموازنة العامة، وتشكل موارده من الفارق بين سعر برمبل النفط الحقيقي في السوق، والسعر الجبائي للبرميل المحدد حالياً بـ 37 دولار للبرميل.

نستنتج من الجدول السابق، أن سنة 2012 هي السنة التي شهدت تحقيق أكبر ناتج للجباية البترولية بمبلغ قدره 4054,349 مليار دينار جزائري، موزع بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد، لكن سرعان اتجهت الحصيلة الجبائية نحو الانخفاض سنتي 2013، 2014 بمعدل 09,27% و 16,37% على التوالي مقارنة بسنة 2012، وهو انخفاض شديد يشير إلى أن الأمر ينذر بأخطار وخيمة على الموازنة العامة للدولة والاقتصاد الكلي ككل، ما لم يتم التصرف بعقلانية وبسرعة لإيجاد حلول لهذا الإتكاء المفرط على الربيع البترولي.

ثانياً: تأثير ناتج الجباية البترولية على توازن الموازنة العامة في الجزائر

لقد حدثت زيادة هائلة في الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة في كثير من البلدان، ولا سيما النفطية منها وغالبا ما تركزت هذه الزيادة حول مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة للنمو، غير أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى جودة الإنفاق، فحتى وإن ارتكزت الموازنة العامة في كثير من هذه الدول على سعر متحفظ للنفط، إلا أن النقص كان في عدم وجود إرشادات صريحة حول كيفية إنفاق الإيرادات الإضافية أو ما إذا كان سيتم إنفاق تلك الإيرادات⁽¹²⁾، لأن استخدام الإيرادات الإضافية الآتية في تغطية مستحقات دائمة قد يصعب أو يستحيل التراجع عنها في حالة اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض، هو وضع اقتصادي هش سيؤدي إلى ظهور عجز بالموازنة العامة بائن بينونة كبرى، قد لا تنفع معه إجراءات التقشف وشد حزام الإنفاق العمومي.

لقد سارعت الجزائر كغيرها من الدول النفطية لإنشاء صندوق سيادي، سمي بصندوق ضبط الموارد عهد إليه مهمة ضبط توازن الموازنة، وتخفيض الدين العمومي⁽¹³⁾، بالإضافة إلى استخدامات أخرى وإن كانت غير معلومة بالتدقيق، إلا أن التصريحات من هنا وهناك تشير إلى استخدام الأموال المودعة بهذا الحساب في تمويل المشاريع الكبرى للدولة، غير أن السؤال الذي يطرح ماذا سيكون حال الموازنة العامة للدولة بالجزائر في حالة استمرار الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات والتي ينتج عنها مباشرة انخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية التي صارت تمول هذه الموازنة بصورة لا يمكن تعويضها على الأقل في السنوات القليلة اللاحقة؟

12 - صندوق النقد الدولي، "دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية"، أبريل 2011، ص 16.

13 - المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان من سنة 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

1/ توازن الموازنة العامة باحتساب الجباية البترولية الموزانية* لوجودها:

تلجأ الدول في العصر الحديث إلى وضع برنامج مالي مرتبط بفترة من الزمن للإنفاق، من أجل تحقيق أهداف معينة مختلفة، ويتضمن البرنامج المالي موارد الدولة ونفقاتها خلال تلك الفترة المقبلة، ومن ثمة فإن الموازنة تشكل وسيلة إنجاز السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

تقسم النفقات في الموازنة العامة بالجزائر إلى نفقات للتسيير وأخرى للتجهيز، في حين أن الإيرادات العامة فهي تقسم على النحو التالي:

1-1/ الموارد العادية وتحتوي على:**أ. الإيرادات الجبائية:**

- حواصل الضرائب المباشرة
- حواصل التسجيل والطابع
- حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال
- حواصل الضرائب غير المباشرة
- حواصل الجمارك

ب. الإيرادات العادية:

- حاصل دخل الأملاك الوطنية
- الحواصل المختلفة للميزانية
- الإيرادات النظامية

ج. الإيرادات العادية الأخرى**1-2/ الجباية البترولية:**

إن المبالغ المالية الخاصة بالجبائية البترولية التي تظهر في الموازنة العامة، هي التي تم الحصول عليها باتخاذ السعر المرجعي كأساس لحساب هذه القيمة المالية، أما باقي الجباية البترولية والمفروضة على الفارق بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي فهي توجه لصندوق ضبط الموارد. وفي الجدول الموالي نوضح العجز في الموازنة العامة، باحتساب الجباية البترولية الموزانية.

* - الجباية البترولية الموزانية: يقصد بها قسط الجباية البترولية الذي يمول الموازنة العامة، بمعنى آخر عدم احتساب الجباية البترولية التي يمول بها صندوق ضبط الإيرادات.

الجدول رقم (06): يوضح عجز الموازنة العامة، باحتساب الجباية البترولية الموازنة:

(مليار دج)

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	الإيرادات العادية	الجبائية البترولية	إجمالي الإيرادات	العجز الموازي
2000	965,32	290,23	1255,56	504,84	524	1028,84	226,72
2001	836,29	415,5	1251,79	502,38	732	1234,38	17,41
2002	1050,16	509,67	1559,84	541,35	916,4	1457,75	102,09
2003	1097,38	613,72	1711,10	615,39	836,06	1451,45	259,65
2004	1200	720	1920	665,8	862,2	1528	392
2005	1200	750	1950	736,83	899	1635,83	314,17
2006	1283,44	1347,98	2631,43	751,92	916	1667,92	963,51
2007	1574,94	2048,81	3623,75	829,61	973	1802,616	1821,14
2008	2017,96	2304,89	4332,86	953,8	970,2	1924	2408,86
2009	2593,74	2597,71	5191,45	1158,1	1628,5	2786,6	2404,85
2010	2837,99	3022,86	5860,86	1245,7	1835,8	3081,5	2779,36
2011	3434,30	3181,12	6615,42	1520	1472,4	2992,4	3623,02
2012	4608,25	2820,41	7428,66	1894,05	1561,6	3455,65	3973,01
2013	4335,61	2544,20	6879,82	2204,1	1615,9	3820	3059,82
2014	4714,45	2941,71	7656,16	2640,45	1577,73	4218,18	3437,98

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً على قوانين المالية من سنة 2000 إلى غاية 2014.

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة الارتفاع الهائل والمستمر في حجم العجز الموازي، حيث بلغ سنة 2014 ما مقداره 3437,986 ألف مليار دينار جزائري وهو رقم مهول، أي ما يعادل 42,676 مليار دولار أمريكي، باعتماد معدل صرف الدولار لسنة 2014 (80,56 دج مقابل 01 دولار أمريكي).

غير العجز المشار إليه في الجدول السالف يبقى عجزاً صورياً (وهي)، بمعنى غير حقيقي، وهذا باعتبار أن حصيلة الجباية البترولية لم يتم إدراجها كلية في الموازنة العامة، وبالتالي ومن أجل الحكم على توازن الموازنة العامة ومقدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات أو عدم كفايتها ما يعني وجود عجز حقيقي، فإن الأمر يستلزم إضافة حصة الجباية البترولية المدوعة سنوياً بصندوق ضبط الموارد، وهذا من أجل معرفة الصورة الحقيقية لمدى توازن الموازنة العامة.

2/ توازن الموازنة العامة باحتساب الجباية البترولية الإجمالية*:

بإضافة الجباية البترولية المودعة في صندوق ضبط الموارد إلى إجمالي الإيرادات التي تظهر بالموازنة العامة، ومقارنتها بإجمالي النفقات العمومية، يمكننا تقدير الوضع الحقيقي للميزانية العامة، بين الفائض أو العجز وهو ما يمكن تبيانه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): يوضح مدى توازن الموازنة باحتساب إجمالي الجباية البترولية:

(مليار دج)

السنة	إجمالي النفقات	الإيرادات الإجمالية للدولة [#]	العجز الموازي	الفائض الموازي	نسبة العجز والفائض إلى إجمالي النفقات
2000	1255,56	1028,84	- 226,727	-	- 18,05 %
2001	1251,79	1234,38	- 17,414	-	- 1,39 %
2002	1559,84	1484,25	- 75,59	-	- 4,84 %
2003	1711,10	1900,36	-	189,255	11,06 %
2004	1920	2151,56	-	231,561	12,06 %
2005	1950	3004,66	-	1054,666	54,08 %
2006	2631,43	3465,92	-	834,487	31,71 %
2007	3623,75	3541,46	- 82,294	-	- 2,27 %
2008	4332,86	4212,15	- 120,702	-	- 2,78 %
2009	5191,45	3187,27	- 2004,184	-	- 38,60 %
2010	5860,86	4399,81	- 1461,05	-	- 24,92 %
2011	6615,42	5292,72	- 1322,706	-	- 19,99 %
2012	7428,66	5990,95	- 1437,707	-	- 19,35 %
2013	6879,82	5882,23	- 997,59	-	- 14,50 %
2014	7656,16	6030,87	- 1625,295	-	- 21,22 %

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً على قوانين المالية وبعض الوثائق المتحصل عليها من

وزارة المالية والمشار إليه آنفاً.

من الجدول السابق يتضح لنا أن العجز الذي كان يعتبر صورياً (وهيمياً)، بسبب عدم إدراج الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات، أصبح عجزاً موازياً حقيقياً بداية من سنة 2007 إلى غاية 2014 حتى بإدراج إجمالي الجباية البترولية، حيث أن الفائض الموازي تحقق في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2006، غير أنه سرعان ما تلاشت هذه الطفرة

* - الجباية البترولية الإجمالية: يقصد بها ناتج الجباية البترولية المدرجة في الموازنة العامة بالإضافة (+) الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الإيرادات.

- الإيرادات الإجمالية للدولة: يقصد بها إجمالي الإيرادات بالموازنة العامة بالإضافة (+) الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الموارد.

المالية لتجد الموازنة العامة نفسها أمام عجز حقيقي يشير إلى عدم قدرة الإيرادات العامة جملة وإجمالاً على تغطية النفقات العمومية، ليلعب حجم العجز ما نسبته 21,22% وهو ما يقدر بـ 1625,295 مليار دينار جزائري بما يعادل 20,17 مليار دولار أمريكي. وهو مبلغ حتى دق ناقوس الخطر لن يصبح مجدياً معه، ذلك أن استدراك هذا النقص في القريب العاجل غير ممكن بسهولة، ويصبح ذلك مستحيلاً إذا أدخلنا لهذه المعادلة المعقدة، عاملاً آخر يتعلق بإنخفاض الإنتاج الوطني من المحروقات، ومن ثم انخفاض صادرات هذا الذهب الأسود الذي قد يصبح سائلاً أسود لا غير في حالة ما إذا بقيت الأسعار في هذه المستويات المتدنية، مما سيفضي إلى مزيد من التعقيدات، التي ستكون أولى بوادرها التوجه من جديد نحو المؤسسات الدولية المانحة لطلب قروض مالية.

وأكثر من هذا فحتى وإن استقرت الإيرادات البترولية عند مستويات قياسية فإنه من غير الحكمة وبعيد كل البعد عن الرشد الاقتصادي، أن يستمر اتكاء الموازنة العامة في الجزائر والاقتصاد الوطني عموماً على مورد مالي رئيسي متعلق بما يوجد به باطن الأرض لا غير، وللدلالة على خطورة الوضع الحالي لهيكل الموازنة العامة في الجزائر يمكن استعراض نسبة الجباية البترولية الإجمالية*، إلى باقي مكونات الموازنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يوضح نسبة إجمالي الجباية البترولية إلى غيرها من مكونات الموازنة العامة:

السنة	إ.ج.ب لنفقات التسيير %	إ.ج.ب لنفقات التجهيز %	إ.ج.ب لإجمالي النفقات %	إ.ج.ب للإيرادات العادية %	إ.ج.ب لإجمالي الإيرادات العامة %
2000	54,28	180,54	41,73	103,79	50,93
2001	87,52	176,17	58,47	145,70	59,30
2002	89,78	184,99	60,44	174,17	63,52
2003	117,09	209,37	75,09	208,80	67,61
2004	123,81	206,35	77,38	223,15	69,05
2005	188,98	302,37	116,29	307,78	75,47
2006	211,46	201,33	103,13	360,94	78,30
2007	172,18	132,3	74,83	326,87	76,57
2008	161,46	141,36	75,20	341,61	77,35
2009	78,23	78,11	39,08	175,21	63,66
2010	111,13	104,34	53,81	253,19	71,68
2011	109,85	118,59	57,02	248,20	71,28

* - تذكير: الجباية البترولية الإجمالية يقصد بها ناتج الجباية البترولية المدرجة في الموازنة العامة بالإضافة (+) الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الإيرادات.

2012	88,90	145,25	55,14	216,30	68,38
2013	84,83	144,56	53,46	166,87	62,52
2014	71,91	115,25	44,28	128,40	56,21

إ.ج.ب: إجمالي الجباية البترولية

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً على قوانين المالية من سنة 2000 إلى غاية 2014

من الجدول الأخير هذا يمكن استخلاص الكثير من المعطيات التي تنذر بأن الإفراط في تمويل النفقات العامة عن طريق الإيرادات غير العادية (الجبائية البترولية)، قد تجاوز الإفراط ذاته، وإلا كيف يمكن أن نفسر أنه في سنة 2014 بلغت نسبة الجباية البترولية لإجمالي النفقات العامة للدولة ما نسبته 44,28%، في حين أن الإيرادات العادية لم تغطي سوى ما نسبته 34,48%، وبالتالي تحقق عجزاً موازانياً حقيقياً بنسبة 21,2%، أي بما يعادل أكثر من 20 مليار دولار. ما يعني أن وجوب تضافر جهود الجميع لإيجاد حلول ناجعة وفعالة علمية وعملية، صار حتمية آتية لا يجب الحياد عنها قيد أمثلة.

الخلاصة:

يشهد قطاع النفط على المستوى الدولي منذ نصف قرن الكثير من الاضطرابات والتقلبات، غير أن الملفت للانتباه فيما يخص التقلبات الأخيرة هو الانخفاض الشديد غير المتوقع في فترة زمنية قصيرة، ففي شهر جانفي 2014 كانت الدولة الجزائرية حكومة وشعباً تعيش نشوة بلوغ معدل سعر "صحاري بلند" 109,96 دولار للبرميل، إلا أن الطفرة لم تعمر طويلاً، فجاءت سنة 2015 بمعطيات مهددة لاستقرار وتوازن الموازنة العامة للجزائر، وإلا كيف يمكن التعبير عن فقدان النفط الجزائري لـ 62 دولار ما بين مطلع 2014 و 2015، حيث بلغ المعدل الشهري لسعر قوت الجزائريين في جانفي 2015 ما مقداره 47,91 دولار للبرميل، وطبعاً أن يكون لهذا الهبوط الشديد في أسعار النفط آثاراً وخيمة على المدخيل البترولية الممولة للميزانية العامة، ما جعل هذه الأخيرة تنن أمام وطأة تراكم العجز الموازني، وفي الوقت الذي صار البعض يطالب بإنتاج المزيد من النفط والغاز ورفع من كمية الصادرات لمواجهة الانخفاض في الأسعار، فإن ما يتوجب الإشارة عليه هنا وبالمختصر المفيد هو أن هذه الحلول ما هي إلا ترقيعية ولن تكون ناجعة لفترة مطولة، وبالتالي فجلوس كافة الأطراف المهتمة والمعنية للبحث عن الحلول الجادة والفعالة لمواجهة الاعوجاج الحاصل في قوام الاقتصاد الجزائري، وذلك بخلق موارد قارة ثابتة متنوعة ومتزايدة تستند على قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة وإدارة المعرفة، صار حتمية لا بد منها وضرورة لا يمكن تأجيلها تحت أي ظرف.

قائمة المراجع:

- 01) أحمد علي عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، ملركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- 02) بشير مصيطفي، "الإصلاحات التي نريد - مقالات في الاقتصاد الجزائري" جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.
- 03) بكري كمال وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 04) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، بيروت، 2011.
- 05) يسرى محمد أبو العلا، " نظرية البترول - بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول-"، دار الفكر الجامعي، مصر 2008.
- 06) القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فبراير 2013 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات.
- 07) قوانين المالية للسنوات من 2000 إلى غاية 2014.
- 08) صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011"، أبو ظبي 2011 .
- 09) صندوق النقد العربي، " تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل 2015.
- 10) صندوق النقد العربي، " تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل 2015.
- 11) منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوابك)، "التقرير الإحصائي السنوي 2014"، الكويت 2014.
- 12) صندوق النقد الدولي، " دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية"، أبريل 2011.
- 13) قنادزة جميلة، " الجباية البترولية في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة بجامعة تلمسان، 2011.
- 14) BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 » Alger 2008...2015.
- 15) OPEC : « Annual Statistcal Bulletin 2014 », Vienna 2015.